الآليات المقترحة لجامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب وأثره علي المنطقة العربية

دينا محمود محمد احمد خليفة

الملخص

نظراً لطبيعة الصراع التى مر بها الوطن العربى الكبير على مر العصور وتعرضه لموجات متعددة من الغزوات الأجنبية والإستعمار و مخاطر التقسيم خاصة فى العصر الحديث فكان لابد أن تجتمع إرادات الشعوب العربية فى خلق كيان يتجمع فيه آمالهم وآمانيهم للحفاظ على الكيان العربى .ومن هذا المنطلق كان ميلاد جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥.

Abstract

In view of the nature of the conflicts that the Arab nation has experienced over the ages and its exposure to multiple of foreign invasions, colonization and the dangers of partitioning especially in the modern era, it was necessary to meet the will of Arab nation in creating an organization that reflects their hopes and aspiration in preserving the Arab entity, then it was the birth of the league of Arab states on 22 March 1945

المقدمة

فى ظل التهديدات والتحديات التى تواجه الدول العربية من مخاطر الإرهاب الحالي وأثر ذلك على إستقرار المنطقة العربية ظهر بشكل واضح حتمية قيام جامعة الدول العربية بتفعيل آليات في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والعسكرية للقيام بمواجهة هذه التهديدات والمخاطر وذلك من خلال قرارات جامعة الدول العربية على كافة المستويات (قرارات مستوى المندوبين الدائمين _ قرارات على مستوى وزراء الخارجية العرب_ قرارات مؤتمرات القمة العربية في دوراتها العادية / أو الغير عادية) علاوة على تطوير آليات العمل وأجهزة الأمانة العامة بجامعة الدول العربية وتطوير آلية التصويت على القرارات لتكون أكثر فاعلية .

أهداف الدراسة :

١. التعرف علي دور جامعة الدول العربية وآليتها المختلفة في إستنباط كافة الأساليب والإجرءات لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومى العربي.
٢. إكتشاف أنسب الأساليب لكيفية تشكيل جيش عربي موحد تتعدد مهامه طبقا لطبيعة التهديدات والمخاطر.
٣. الوصول للإجراءات الشاملة لمواجهة الإرهاب (السياسية _ الإقتصادية _ الثقافية والإعلامية _ العسكرية _ ....إلخ).

تساؤلات الدراسة :-

تحاول الدراسة الاجابة على تساؤلين رئيسين يتفرع منه بعض التساؤلات الفرعية:

١- ماهي آليات اتخاذ القرار في ميثاق جامعة الدول العربية ؟
٢- ما هي الإجراءات التي قامت بها جامعة الدول العربية خلال مؤتمرات القمة لمواجهة ظاهرة الإرهاب؟
٣- ماهو الحجم المناسب للقوة العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب حتى تكون قادرة على تحقيق مهامها بنجاح؟ وماهى العوامل والقيود التى تؤثر علي تكوينها وكيفية إدارتها للإرهاب؟

وسيتم الإجابة على هذه التساؤلات من خلال مبحثين كالآتي :

المبحث الأول :
الآليات الإقتصادية والسياسية والثقافية لمواجهة الإرهاب
المبحث الثاني :
مقترح تنفيذ القوة العربية المشتركة كآلية عسكرية لمواجهة الإرهاب في الدول العربية

المبحث الأول: الآليات الاقتصادية والسياسية والثقافية لمواجهة الإرهاب

من الأهمية بمكان أن تكون مواجهة ومكافحة الإرهاب متعددة وشاملة لإزالة الأسباب التي إستند عليها مصنعو الإرهاب في إستقطاب أفراد من الشعوب للإنخراط في العمل الإرهابي بسبب الحاجة او العوز أو مظاهر العدالة الاجتماعية والمساواة بين طبقات المجتمع . وبالتالي سيتم بحث الآليات والتي تتبناها جامعة الدول العربية لتحقيق المواجهة الشاملة للإرهاب.

الآليات الإقتصادية: هي كافة الإجراءات التي تقوم بها جامعة الدول العربية وأجهزتها والمنظمات الإقتصادية والحكومات العربية لتحقيق النمو الإقتصادي في كافة الدول

العربية بما يعود علي الإرتفاع والإرتقاء بالناتج القومي والوطني وبالتالي توفير الإحتياجات الأساسية للمواطن العربي بما يعني سد الإحتياجات الأساسية له في الحياة لمنع الجماعات الارهابية من إستقطابه للقيام بعمليات إرهابية.

تضمنت المادة السابعة في (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي عام ١٩٥٠) التعاون الإقتصادي بين الدول العربية للنهوض بإقتصاديات وإستثمار مواردها ومرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية . **كما تضمنت المادة الثامنة** من المعاهدة أيضا إنشاء مجلس إقتصادي من وزراء إقتصاد الدول العرب[١] . وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.[١]

وقد تضمنت الفقرة الاقتصادية في قرارات القمة العربية الدورية العادية رقم (٢٤) في_الدوحة مارس ٢٠١٣[٢] بعض الإجراءات لتحقيق التكامل الاقتصادي وإنشاء السوق العربية المشتركة وتحرير التجارة السلعية والتأكيد على دور الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالمعوقات التي تواجهها في تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبري كذا وضع القيود الجمركية التي يتم الإتفاق عليها بين الدول الاعضاء .

كما تضمنت الفقرة الإقتصادية في قرارات القمة العربية الدورة الرابعه رقم ٢٥ في الكويت ٢٠١٤ مارس ٢٠١٤:[٣] قيام مؤسسات التمويل العربية والدولية بالدور المطلوب لدعم مشروعات الربط الكهربائي من خلال المنح او القروض الميسرة وفقا للاجراءات الخاصة بكل مؤسسة - الترحيب بالتوقيع علي مذكرة التفاهم التي اقرها المجلس الوزاري العربي لكهرباء كأساس لإنشاء سوق عربية مشتركة لكهرباء والتي تمثل إلتزاما لدعم هذا السوق التي ستجد المنفعة الكبري من الربط الكهربائي كما كلفت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد تقرير حول آخر المستجدات والمراحل التي وصلت إليها في الإتحاد الجمركي العربي بما في ذلك وضع خارطة طريق للمختصين من الدول العربية لتحقيق الإتحاد الجمركي بالإضافة إلي موضوع الأمن المائي العربي علاوة على بحث مشروع الربط البحري بين الدول العربية ومشروع ربط شبكات الإنترنت العربية.

واشتملت الفقرة الاقتصادية في قرار قمة شرم الشيخ مارس ٢٠١٥[٤] الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاديات العربية وموضوع الربط الكهربائى والربط البري العربي بالسكك الحديدية والأمن الغذائي العربي

وموضوعات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الحرة في الدول العربية.

أما الفقرة الاقتصادية في قرارات قمة نواكشوط بموريتانيا الدورة (٢٧) مارس ٢٠١٦[٥] فاشتملت على دعوة القادة العرب إلى تنمية الاستخدامات السليمة للطاقة النووية والموافقة على عقد قمة عربية تنموية إقتصادية وإجتماعية مرة كل أربع أعوام وإعتماد الخطة الإستراتيجية التنفيذية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات المستقبلية.**وأهم ما تضمنته الفقرة الاقتصادية في قمة البحر الميت ٢٠١٧ الدورة (٢٨):**[٦]تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالبدء في إعداد مشروع برتوكول خاص بالاتحاد الجمركي وتشكيل آلية تنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي بالسودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

وفي أولويات الآلية السياسية لمكافحة الإرهاب الإجراءات السياسية لتطوير ميثاق جامعة الدول العربية سواء في الهيكل الإداري للأمانة العامة والإدارات والمجالس والمنظمات الموجودة والتابعة للجامعة أو في أليات اتخاذ القرار بما يعطي قوة للقرار المتخذ سواء التصويت بالأجماع أو الأغلبية المطلقة أو التوافق وكانت إتفاقية الدفاع العربي المشترك (١٩٥٠) أهم إتفاقية سياسية عربية منذ إنشاء الجامعة لمواجهة التهديدات (مشكلة فلسطين)[٧].

وتضمنت الفقرة السياسية في قرارات القمة العربية الدورة (١٥) والتي عقدت في جمهورية مصر العربية بشرم الشيخ في١مارس ٢٠٠٣ بحث[٨]حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية أما بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ، يعتبر المجلس ما تقوم به إسرائيل من عدوان شامل ومخطط علي الشعب الفلسطيني .

وفي الفقرة السياسية في قرارات القمة العربية الدورة (٢٣) والتي عقدت في بغداد (مارس ٢٠١٢) إعتمدت الجامعة لجان تطوير وتحديث آلياتها والتأكيد على[٩]أن السلام الشامل والعادل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام هي عملية شاملة ولا يمكن تجزئتها ولا يتحقق ذلك إلا بإنسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولات العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو / حزيران ١٩٦٧ والأراضي التي لا زالت محتلة في جنوب لبنان، علاوة على عدم شرعية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية علاوة على التأكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الفلسطينية غير الشرعية وغير القانونية للتهجير وتهديد القدس ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

- وفي مجال مكافحة الإرهاب فتضمنت إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهرة وأيان كان مصدره والعمل على مكافحة واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية

والمالية واعتباره عملاً اجرامياً مهما كانت دوافعه علاوة على التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد لاحتلال وعدم اعتبار العمل المقاوم للاحتلال عملاً ارهابيا.

واشتملت الفقرة السياسية في القمة العربية رقم (٢٤) الدوحة مارس ٢٠١٣الوضع في لينان والقضية الفلسطينية والعمليات الإرهابية في سوريا وكافة المناطق العربية التي بها عمليات إرهابية[١٠]

ولم تختلف الفقرة السياسية في القمة العربية رقم (٢٥) الكويت ٢٠١٤ عن القمة السابقة[١١] عدا إعادة عرض مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية تكليف الانتخابات وتنظيمها في الدول العربية ودعم الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين نتيجة الاعمال الإرهابية .

وفي الفقرة السياسية في القمة العربية رقم (٢٦) بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية مارس ٢٠١٥وتضمنت[١٢]الإشادة بقرار مملكة السويد الإعتراف بدولة فلسطين كذلك تجديد دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسئولية في صون السلم والأمن الدوليين والتحرك لإتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه والترحيب بانضمام فلسطين إلى مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والتأكيد على رفض الإعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ووأيضاً مطالبة الفاتيكان بعدم توقيع أي إتفاق مع الحكومة الإسرائيلية تتعلق بقضايا الملكية الإقتصادية والمالية والعقارية للكنيسة الكاثوليكية وعدم عقد أي إتفاقيات إلا مع دولة فلسطين.

ومن أهم ما تم في هذه القمة عرض مقترح تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ومن أهم التعديلات الفصل الخامس نظام التصويت.

أما الفقرة السياسية في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (٢٨) عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية مارس ٢٠١٧تضمنت[١٣]دعوة جميع الدول التي تؤيد حل الدولتين في القضية الفلسطينية ولم تعترف بعد بدولة فلسطين لاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بسرعة الإعتراف بدولة فلسطين كذلك مطالبة جميع الدول بالإلتزام بقرار مجلس الأمن ٤٧٦، ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ اللذان يعتبران القانون الإسرائيلي بضم القدس الشرقية المحتلة باطل ولاغي وعدم إنشاء بعثات دبلوماسية في القدس كذلك التأكيد على رفض ترشيح إسرائيل (القوة القائمة بالإحتلال) لعضوية مجلس الأمن عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠) حيث أنها قوة إحتلال بموجب ميثاق الأمم المتحدة وإدانة مواصلة قوات الإحتلال الإسرائيلي إعتقال واحتجاز الأطفال والنساء والقادة السياسية والنواب الفلسطينيين.

ولصيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب:[١٤] يؤكد مجلس الجامعة على مستوى القمة على عزمه الثابت على صياغة الأمن القومي العربي والدفاع عن استقرار الدول العربية وحماية سيادتها الوطنية والزود عن وحدة ترابها الوطني ضد أي اعتداء والإعراب مجدداً عن أن الحلول العسكرية والأمنية وحدها غير كافية للقضاء علي الإرهاب والتأكيد على ضرورة العمل لإيجاد إستراتيجية شاملة متعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب ومنع وقوعه تتضمن الأبعاد السياسية والإجتماعية والقانونية والثقافية والإعلامية والعربية والدعوية كذا الإشارة بما حققته الدول الأعضاء من انتصارات واسعة ضد الإرهاب وتوجيه التقرير لجمهورية العراق والجيش العراق على ما حققوه من انتصارات ضد تنظيم داعش وعلى ما بذلوه من تضحيات في تحرر الموصل والمدن العراقية الأخرى.

أما الآلية الثقافية لمكافحة الإرهاب فإن الأعمال الإرهابية الإجرامية تبدأ من أفكار متطرفة ومغلوطة لذا حتمية مواجهة الفكر بالفكر مواجهة الفكر المتطرف بالفكر السليم بما يتمشى مع دنينا السمح الوسطى دعا تتمشى مع قيمنا الثقافية المتوارثة والعادات والتقاليد في الشعوب العربية وتعتبر الناحية الثقافية أخر وسائل القوى الناعمة للدولة لما لها من سرعة الانتشار والتأثير على كافة أطياف الشعوب وبسرعة عالية كذا الالتزام بمعايير وميثاق الشرف الإعلامي الذي يتناسب مع مطالب الإرتقاء والبناء للوطن والحفاظ على أمنه وسلامة أراضيه وصيانة الأمن القومي له وكذا الضرورة لتطوير الخطاب الديني ومجابهة الفكر المتطرف وتعظيم ونشر تعاليم الدين السمح.

المبحث الثاني: مقترح تنفيذ القوة العربية المشتركة كآلية عسكرية لمواجهة الإرهاب في جميع الدول العربية

وقبل الخوض في هذا المقترح يجب الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية قاما بتوقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك حيث تعتبر الدول المتعاقدة كل إعتداء مسلم يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً ولذلك فإنها عمداً بحق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدي عليها وأن تتخذ على الفور منفردة أو مجمعة جميع التدابير والوسائل بما فيها استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة السلم والأمن والسلام إلى نصابها.

وقد صدرت بجامعة الدول العربية الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٧.

وكانت أهدافها مكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه وتدعيم الحفاظ على أمن استقرار الوطني العربي وحمايته من الإرهاب وتدعيم الحفاظ على أسس الشرعية وسيادة القانون وكذا الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحيلولة دون إتخاذ أراضي الدولة مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الأعمال الإرهابية أو المشروع أو الاشتراك فيها بأي صورة من الصور ومنع تسلل الإرهابين أو إقامتهم على أراضيها فردي / جماعي) أو إيوائهم أو تدريبهم أو تسليحهم أو تمويلهم أو أي تسهيلات كذا تحديث التشريعات وتشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم الإرهابية وتجميد ومصادرة كافة الأموال المنقولة والثابتة لمواجهة إلى هذه الجرائم وكذلك كافة الأدوات المتصلة بها ثم تم توقيع[١٥] **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٩/٥/٧**[١٦]وكانت تركز علي البنود والأسس المشار إليها في استراتيجية مكافحة الإرهاب (السابق ذكرها ١٩٩٧). [١٧]

وطبقاً لقرار القمة العربية في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية مارس ٢٠١٥ رقم ٦٢٨ د-ع (٢٦) – ٢٠١٥/٣/٢٩ والتي تضمنت صدور قرار إنشاء القوة العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب وصياغة الأمن القومي العربي وأن الإجراءات التي تم تنفيذها على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الغرض تضمنت[١٨]اجتماع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة بالدول العربية السورية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمناقشة كافة الموضوعات المتعلقة بالقوة العربية المشتركة خلال شهري إبريل، مايو ٢٠١٥ ولهذا الغرض وبحث التفصيلات كذلك إعداد برتوكول في نهاية هذه المؤتمرات يتضمن اختيارياً تضطلع هذه القوة بمهام التدخل السريع وما تكلف به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية وتشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي بما فيها تحديات التنظيمات الإرهابية. وذلك بناء على طلب من الدولة المعنية.[١٩]

وتكليف الأمين العام وبالتنسيق مع رئاسة القمة بدعوة فريق رفيع المستوى تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة بالدول الأعضاء للاجتماع خلال شهر من صدور القرار لدراسة كافة جوانب الموضوع واقتراح الإجراءات التنفيذية وآليات العمل والموازنة المطلوبة لإنشاء القوة العسكرية العربية المشتركة وتشكيلها على أن يتم عرض نتائج أعماله على القادة العرب بواسطة لجنة تضم رئاسة القمة الحالية والسابقة والقادمة توطئه لطرح نتائج تلك المشاورات ونتائج أعمال الفريق رفيع المستوى في غضون أربعة أشهر على اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك لإقرارها.

وبتحليل القرار الخاص بمقترح القوة العربية المشتركة نصل إلى أن الأسباب التي دعت إلى ذلك هي الأسباب الآتية:

- تعرض الكثير من الدول العربية لمخاطر وتهديدات الأعمال الإرهابية من الخليج للمحيط.
- تمدد وانتشار الجماعات الإرهابية وتمكنها من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الدول خاصة في العراق وسوريا وليبيا وبالتالي أصبحت تشكل تهديداً لإستقرار الدول وسلامتها وأمنها وسيادتها ووسائل اتصال تمكنها من استمرارية مخاطرها.
- النقاط الرئيسية الخاصة بالقوة العربية المشتركة تشمل حجم القوة من كل دولة (اختياري) وشروط الاشتراك (اختياري) وكذا بحث تمركز القوة والقيادة والسيطرة لها وكافة الاجراءات المطلوب إتخاذها حال إقرارها.
- تم ارسال البرتوكول إلى الدول العربية وما زالت تقوم بأعمال الدراسة والتشاور لكل دولة للاشتراك من عدمه.

ويجدر الإشارة إلى أن ما تم التوصل إليه في البروتوكول المعد بواسطة اللجنة تضمن الملاحظات الآتية:

١- أن البرتوكول يشتمل على عناصر المرونة التامة بعيداً عن التشكيل في أي أغراض خاصة حيث أن الاشتراك اختياري يتمشى مع رغبة كل دولة وتقديرها لحجم التهديد التي تتعرض له.
٢- أن نوع وحجم القوة التي من الممكن الإشتراك بها لأي دولة أيضاً اختيارياً طبقاً لحجم القوات المسلحة في كل دولة.
٣- صياغة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب ق رقم ٧٨٥٣ (د غ ع) بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥
٤- أن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورة غير عادية بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ بمقري الأمانة العامة بالقاهرة **يترتب عليه مايلي:**
   - إذ يعيد التأكيد على قراراته السابقة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.
   - إذ يجدد إدانته الحازمة لتنظيم داعش وجبهة النصرة وكافة المنظمات المرتبطة بتنظيم القاعدة والجماعات والمنظمات الإرهابية الأخرى التي تصرف إلى قتل المدنيين وتدمير المواقع الأثرية والدينية وزعزعة الإستقرار وتسلم الأهالي وتعويض مؤسسات الدولة.
   - وإذ يؤكد على أن الإرهاب والممارسات الإرهابية التي يرتكبها تنظيم داعش وجبهة النصرة والمنظمات الإرهابية الأخرى لا يجب ربطها بأي ديانة أو جنسية أو حضارة بعينها.

- وإذ يعرب المجلس عن تضامنه الكامل ودعمه للدول العربية التي تعاني ويهددها خطر الإرهاب.

ومن الأهمية أن نختم هذا المبحث بالتأكيد على قيام كل دولة من الدول العربية بالسعي لامتلاك ما يسمى بقوى الدولة الشاملة (الاقتصادية – العسكرية – السياسية – الإعلامية –.... إلخ) بما يمكنها من سياسة أمنها القومي فإن الإطار الجماعي تحت مظلة جامعة الدول العربية أو منفرداً فما لا يدرك كله لا يترك كله.

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج

وبإستعراض محتويات وفصول ومباحث الدراسة خلصت بالنتائج الآتية :

١. أن جامعة الدول العربية وهي أقدم منظمة سياسية إقليمية في العالم تتعلق بها آمال وطموحات الشعوب العربية .
٢. نظرا لأطماع الدول الخارجية في ثروات وموارد الدول العربية إضافة الي مواقعها الإستراتيجية فقد عانت المنطقة من آثار التقسيم والتفتيت والإستعمار والحروب المتتالية علي مر التاريخ القديم والحديث هذا علاوة علي المشاكل الداخلية.
٣. أن مشكلة فلسطين هي أهم المشاكل في المنطقة العربية وقد تكون أحد أسباب حدوث ظاهرة الإرهاب هو عدم التوصل حتي الآن الي حل للمشكلة الفلسطينية.
٤. أن مخاطر الإرهاب أصبحت تهدد الدول العربية من الخليج إلي المحيط وباقي مناطق ودول في العالم حيث ان الإرهاب لادين له ولا عنوان وأن الإرهاب اصبحت ظاهرة عالمية ، قد يكون منبعها الفكر الديني المتطرف بعيدا عن تعاليم الأديان السماوية السمحة .
٥. ان مواجهة الارهاب تكون مواجهة شاملة بكافة الأدوات والإمكانيات والاستراتيجيات المتنوعة (إقتصادية – عسكرية- سياسية – ثقافية – إجتماعية – إعلامية).
٦. تأتي الناحية الاقتصادية في مقدمة أولويات مكافحة الإرهاب وذلك لضمان توفير سبل المعيشة والحياة الكريمة للمواطن العربي بما يحقق حصانة له ضد استقطاب الجماعات الإرهابية كذلك الإرتقاء بالوعي والثقافة لمقاومة الفكر المتطرف.

٧. أن تطوير جامعة الدول العربية وميثاقها أصبح من الضرورات الملحه .
٨. تفعيل قرار قمة شرم الشيخ مارس ٢٠١٥ لإنشاء القوة العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي اصبح ضرورة ملحة .

ثانياً: التوصيـــات

أولا: في المجال السياسي

١. أصبح من الأهمية والضرورة تطوير ميثاق جامعة الدول العربية بما يتمشي مع متطلبات حركة التطور والعمل السياسي علي المستوي العالمي والاقليمي وفي ظل نظام العولمة والتواصل بين المجتمعات كذا مواكبة التحديات والتهديدات التي يواجهها الوطن العربي من المحيط الي الخليج. وفي هذا الإطار فإن آلية التصويت علي القرارات التي يتم اتخاذها في قرارات جامعة الدول العربية سواء الاجتمتعات علي مستوي المندوبين او مستوي وزراء الخارجية او علي مستوي القمة يجب ان تكون بالأغلبية وليس بالتوافق وهذا الشكل من آلية التصويت علي القرارات يعيد الحيوية إلي قرارات جامعة الدول العربية في كافة المشاكل والنزاعات .
٢. سرعة التدخل لحل المشاكل والنزاعات بين الدول الاعضاء في الجامعة أو بين أحد الدول الأعضاء ودول الجوار خارج الجامعة في الإطار الإقليمي أو الدولي حتي لا تتفاقم الأمور ويصبح السيطرة عليها خارج الإطار العربي.
٣. أهمية إجماع الدول العربية علي توصيف وتصنيف موحد للجماعات الإرهابية تحت أي مسمي .

ثانيا: في المجال الاقتصادي

١- تفعيل قرارات إتفاقية التعاون الإقتصادي (ضمن إتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي سنة ١٩٥٠) .
٢- أهمية الإسراع في تحقيق طموحات الشعب العربي في إنشاء السوق العربية المشتركة لاستغلال كافة الموارد والثروات الطبيعية المتوفرة في كافة الدول العربية ومن خلال الإتفاق علي الهياكل الرئيسية اللازمة لإنشاء السوق العربية مثل الإتفاق علي تحديد التعريفة الجمركية لتسهيل وتيسير التعاون الإقتصادي بين الدول المشتركة بها .

٣- أهمية تناسي الخلافات السياسية والاختلافات الأخري والتركيز علي البعد الإقتصادي مثلما فعلت واروبا ذلك ووصلت إلي إنشاء السوق الأوروبية المشتركة متجنبة في ذلك الخلافات السياسية .
٤- الإعتماد علي تصنيع الأحتياجات الأساسية داخل الدول العربية باستخدام واستغلال الموارد والثروات الطبيعية دون الاعتماد علي استيراد الاحتياجات من الخارج .
٥- التنمية الاقتصادية من خلال التنمية الشاملة والتنمية المستدامة وتحقيق سد احتياجات المواطن العربي حتي تتحقق حصانة ومانعة لقيام الجماعات الإرهابية بتجنيد واستقطاب الشباب العربي للإنضمام لها تحت ظروف الحاجة لسبل الحياة.

ثالثا: في المجال الثقافي

١- أهمية إعداد مشروع ثقافي تنويري عربي من خلال الجهات المعنية وجامعة الدول العربية للإرتقاء بالوعي والثقافة والإدراك للمواطن العربي لمعرفة مصالحه وكذا التهديدات الخارجية ومايؤثر علي الأمن القومي العربي ودراسة التاريخ علي مختلف المستويات العلمية والثقافية .
٢- تعميم مادة التربية القومية في كل المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة بالدول العربية .
٣- تحصين المواطن العربي من خلال المعرفة بالمخاطر التي تهدد الامن والاستقرار والسلم حتي تجعله محصنا ضد قيام الجماعات الارهابية باستقطابه وتجنيده للمشاركة في العمليات الإرهابية.
٤- تطوير الخطاب الديني من الأفكار المغلوطة التي تحض وتدعو إلي العنف ونشر قيم التسامح الديني وقبول الآخر في العقيدة واللون واللغة .

رابعا: في المجال الإعلامي

١- إعداد ميثاق موحد إعلامي عربي من خلال مجلس الإعلام العربي وجامعة الدول العربية يتضمن إعلام يراعي المصالح العربية المتنوعة بإعلام هادف ومدروس يبتعد عن المصالح القطرية او الفردية .
٢- الإعداد الجيد للكوادر الإعلامية في كافة وسائل الإعلام العربي المرئية والمسموعة والمقروءة بأحدث التقنيات الحديثة الإعلامية .
٣- تدريس موضوعات الأمن القومي والمخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية للإعلاميين للمحافظة علي أمن وإستقرار الوطن عند أداء وظيفتهم .

خامسا: في المجال الاجتماعي :

١- من خلال المجلس الإقتصادي الإجتماعي بجامعة الدول العربية والذي يعتبر من أهم المجالس اهمية ببحث كافة الموضوعات المؤثرة علي نسيج المجتمع العربي والإرتقاء بالاحوال المعيشية وأحوال المراة والصحة الإنجابية لها كذا كافة موضوعات الأسرة والتماسك المجتمعي والموضوعات المتعلقة بالعلاج والصحة العامة للشعوب العربية وعلاج مشكلة الفقر والبطالة.

سادسا: في المجال العسكري :

١- تفعيل إتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة عام ١٩٥٠ والتي تم إدراجها ضمن ملحقات ميثاق جامعة الدول العربية لحل النزاعات وصد التهديدات الخارجية .
٢- تفعيل قرار قمة شرم الشيخ مارس ٢٠١٥ والذي يتضمن إنشاء قوة عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الامن القومي وتعزيز الامن والسلام والاستقرار ضد مخاطر الارهاب في كافة الدول العربية دون اللجؤ الي الحلول الخارجية التي غالبا تكون مقرونة بالمصالح والإماءات للقوي الخارجية .
٣- زيادة التدريبات العسكرية المشتركة والمناورات بين الجيوش العربية لتحقيق تبادل الخبرات في آداء المهام القتالية .
٤- زيادة تبادل البعثات العلمية العسكرية بالكليات العسكرية في الدول العربية لزيادة روح التكامل والتعاون .
٥- إعادة تفعيل وانضمام دول جديدة إلي الهيئة العربية للتصنيع في مصر لتطوير التصنيع العسكري والاعتماد علي إحتياجات القوات المسلحة العربية ذاتيا .

المراجع:

[١] - إتفاقية الدفاع العربي المشترك ١٩٥٠ انظر ملحق رقم (٤).
[٢] - قرارات القمة العربية الدورة٢٤، الدوحة مارس٢٠١٣، موقع جلمعة الدول العربي ،انظر الرابط التالي:
http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/default.aspx?Stype=3&imgLib=ArabicSummit&year=2013
[٣] - قرارات القمة العربية الدورة الرابعه رقم ٢٥ ،الكويت ،مجلد القرارات التابع لجامعة الدول العربية ، مارس ٢٠١٤ .مستند رقم ٦٢٩ ،ص١٥١-١٥٨ .
[٤] - قرارات قمة شرم الشيخ ،جمهورية مصر العربية، الدورة رقم ٢٦، مجلد القرارات التابع لجامعة الدول العربية ،مارس ٢٠١٥،ص٢٢١-٢٢٥.
[٥] - قرارات القمة العربية رقم٢٧ ،نواكشوط ،موريتانيا، مجلد القرارات التابع لجامعة الدول العربية مارس ٢٠١٦، ص١٧١-١٧٥
[٦] - قرارات القمة العربية ،الدورة رقم٢٨،البحر الميت ،٢٠١٧ مجلد القرارات التابع لجامعة الدول العربية ، ص ١٧٦-١٨٠
[٧] - إتفاقية الدفاع العربى المشترك ١٩٥٠ ، انظر الملحق رقم (٤) نص إتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي.
[٨] - قرارات القمة العربية الدورة (١٥) ،مجلد القرارات،جمهورية مصر العربية ،شرم الشيخ ١مارس ٢٠٠٣ .،ص ٦٧-٦٨
[٩] - قرارات القمة العربية الدورة (٢٣)، مجلد القرارات التابع لجامعة الدول العربية ، بغداد ، العراق ،مارس ٢٠١٢،ص١٥٨ -١٦٠
[١٠] - القمة العربية رقم (٢٤) الدوحة مارس ٢٠١٣، (الجزء المتعلق بالقضية الفلسطينية ،سبق ذكره في القمة ٢٣ ولا اختلاف بين القمتين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية).
[١١] - قرارات القمة العربية ،مجلد القرارات التابع لجامعة الدول العربية ،الكويت ، ٢٠١٤، ص١٦٠-١٦٤
[١٢] - قرارات القمة العربية رقم (٢٦) ، المرجع السابق،شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية مارس ،٢٠١٥ .،ص١٦٧-١١٧٠
[١٣] - قرارات القمة العربية رقم ٠(٢٨) عمان ،الاردن مارس ٢٠١٧،انظر الرابط التالي :
http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/default.aspx?Stype=1&imgLib=ArabicSummit&RID=41
١٤ - توصيات قمة جامعة الدول العربية ، مصر . شرم الشيخ ، مارس ٢٠١٥ انظر الرابط التالي :
http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/default.aspx?Stype=1&imgLib=ArabicSummit&RID=41
١٥ - نظرة تاريخية ، موقع جامعة الدول لعربية ،انظر الرابط التالي:
http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx

١٦ - متولي محمد ، التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي ، دراسة مقارنة ، لجنة التأليف والتعريب والنشر ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٦.ص٩٥.
١٧ - متولي محمد ، التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي ، دراسة مقارنة ، لجنة التأليف والتعريب والنشر ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٦.ص٥١.
١٨ - مجلد قرارات جامعة الدول العربية ،مرجع سبق ذكره ص ١٧٩-١٨٥
١٩ - قرارت قمة جامعة الدول العربية دورة عادية ،مجلد قرارات جامعة الدول العربية ، جكهورية مصر العربية ،شرم الشيخ ،مارس٢٠١٥ ص١٧٠